بعثة تقصي الحقائق في ليبيا

كلمة رئيس البعثة في المؤتمر الصحفي

السلام عليكم،

أرحب بكم اليوم، بصفتي رئيس البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا. أنا محمد أوجار، ومعي زميليّ من بعثة تقصي الحقائق، تريسي روبنسون وتشالوكا بياني. ستُصدر بعثتنا اليوم تقريرها الثاني حول حالة حقوق الإنسان في ليبيا، قبل مثولنا أمام مجلس حقوق الإنسان في حوار تفاعليّ نهار الأربعاء صباحًا.

اسمحوا لي في مستهلّ حديثي أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كلّ من تفاعل مع بعثة تقصي الحقائق في الأشهر الستة الماضية منذ تقديم تقريرنا الأول في أكتوبر/تشرين الأول 2021. وأشكر كلّ من قدّموا شهادات شخصية، وإفادات مكتوبة وغيرها من المعلومات، وعرّضوا بذلك سلامتهم للخطر في بعض الحالات، فضلًا عمّن قدّموا للبعثة دعمًا عمليًا لتسهيل مهامنا وزياراتنا الاستقصائية.

(كما سمعتم للتوّ،) كلّف مجلس حقوق الإنسان بعثتَنا بولاية توثيق الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف في ليبيا منذ بداية العام 2016. وعلى الرغم من تأسيس البعثة في يونيو/حزيران 2020، إلا أننا لم نتمكن من البدء بتحقيقاتنا سوى بعد عام، في يونيو/حزيران من العام 2021، لأسباب متعلقة بالميزانية.

إنّ التقرير الذي قدمناه للمجلس في أكتوبر/تشرين الأول 2021 يلخّص الاستنتاجات الأوليّة التي توصلنا إليها بعد الأشهر القليلة الأولى من بدء التحقيقات. ونحن اليوم في صدد نشر تقرير مرحليّ وتكميليّ. وأنا أشجعكم على قراءة التقريريْن بالتزامن، ولا سيما أنّ القيود التي تحدّ من طول هذا التقرير الثاني

لم تسمح لنا بذكر الاستنتاجات الواردة في التقرير الأول. وألفت انتباهكم أيضًا إلى أنّ البعثة ستقدم تقريرًا شاملًا أمام مجلس حقوق الإنسان في شهر يونيو/حزيران. وسيسمح لنا التقرير الشامل بالتطرق لبعض هذه المسائل المهمّة على نحو مفصّل أكثر.

اسمحوا لنا أن نسلّط الضوء بإيجاز على بعض المواضيع والاستنتاجات الرئيسية ضمن التقرير الذي نصدره اليوم.

أولاً، حصلتْ تطورات سياسية مهمة في ليبيا في الفترة المشمولة في هذا التقرير. وخلال هذه المدّة، تم تأجيل الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في ديسمبر/كانون الأول 2021، ولم تحصل الانتخابات بعد. وتشهد ليبيا حاليًا حكومتيْن متنافستيْن، إضافة إلى توتر متزايد. وفي هذا السياق، تستمر حالات العنف وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان.

دفعتنا هذه المستجدات إلى تركيز جهودنا في مجال تقصي الحقائق على انتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم التي يمكن أن تعيق بشكل خاص انتقال ليبيا إلى السلام والديمقراطية وسيادة القانون. وفي الوقت الحاضر، نحن نرى أن ثقافة الإفلات من العقاب السائدة في مناطق مختلفة من ليبيا تعيق هذه العملية الانتقالية.

وركزت البعثة على أحداث محددة، وعلى سبيل المثال، نظرنا في ما ورد عن توقيف واحتجاز جماعات مسلحة لأشخاص عبّروا عن آرائهم حول الانتخابات أو دعموا مرشحين معيّنين. ونحن حققنا أيضًا في محاولات منع محكمةٍ من النظر في طعن لمراجعة أهلية المرشحين للانتخابات، فضلًا عن غيرها من الاعتداءات التي أُبلغ عنها ضد السلطة القضائية. ولقد لاحظنا استمرار الإفلات من العقاب على الهجمات

ضد النساء المنخرطات في السياسة، مما يقوّض المشاركة السياسية الهادفة للمرأة. وأبرزنا القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني والهجمات عليها؛ وعلى النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ وعلى الصحفيين.

إلى جانب هذه القضايا، واصلنا التركيز في تحقيقاتنا على الانتهاكات الأكثر خطورة لكلّ من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، سواء كانت ظاهرة أو مزعومة. وفي تقريرنا الأول في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، توصّلنا إلى أسباب معقولة للاعتقاد بارتكاب جرائم حرب في ليبيا، وأن الانتهاكات المرتكبة في السجون وضد المهاجرين قد ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانية.

ومنذ التقرير الأول، توصلنا إلى مزيد من الأدلة على تعرض المحتجزين في ليبيا إلى انتهاكات حقوق الإنسان على نحو منهجي و/أو واسع النطاق. ويصف التقرير تحقيقاتنا في الانتهاكات التي حصلت في 20 مركزَ احتجازٍ رسميّ وغير رسميّ، ونستكمل تحقيقاتنا حول شبكات السجون السرية التي يُزعم أنها خاضعة لسيطرة ميليشيات مسلحة.

لقد واصلنا أيضًا توثيق أنماطٍ متسقة من الانتهاكات الجسيمة ضد المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، التي تحدث في مراكز احتجاز المهاجرين في ليبيا، وفي مراكز الإتجار بالبشر، وفي سياقات أخرى. وتضمنت الأحداث التي حققنا فيها عملية مداهمة جرتْ في طرابلس في أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2021 استهدفت الأجانب والمهاجرين، فضلًا عن تركيزنا على عمليات الخطف والتعذيب والاغتصاب التي يرتكبها المتاجرون بالبشر.

وأخيرًا، على النحو الوارد في تقريرنا الأول، أولينا اهتمامًا خاصًا بالفئات المستضعفة الأخرى مثل الأقليات العرقية والدينية، وشددنا على انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي تؤثر على النساء على وجه التحديد.

أختم كلمتي بالقول، كما ذكرتُ في أكتوبر/تشرين الأول، أنه بحكم الضرورة، لم نورد استنتاجاتِنا الشاملة في هذا التقرير. فقد كُلّفتْ بعثة تقصي الحقائق بولايةٍ واسعةٍ للغاية، ونحتاج إلى مزيد من التحقيقات لمعالجة حالة حقوق الإنسان في ليبيا بشكل شامل منذ العام 2016. ولهذه الغاية، يوصي تقريرُ اليومِ مرةً أخرى بأن يمددَ مجلسُ حقوق الإنسان ولايةَ البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا.

شكرا لإصغائكم. ونحن مستعدون للإجابة على أسئلتكم.